اليساري

الشعب يريد إسقاط النظام

ائتلاف اليسار السوري

العدد 5 - تاريخ 15/06/2012

ثورة شعبية لا حرباً أهلية

الثورة السورية، هي ثورة شعبية تخوضها الطبقات الشعبية، ضد نظام استبدادي عمل على نهب الدولة والمجتمع لعدة عقود، خصوصاً بعد تبنيه الكامل للسياسات الاقتصادية الليبرالية، وقد تفجرت الثورة من جراء ذلك، وامتدت وتوسعت، وصارت تدق أبواب دمشق كعاصمة للدولة ومركز للسلطة الاستبدادية، وخاصرها، كي ترحل بلا عودة.

النظام الذي يحاول يائساً إخماد الثورة، لجأ إلى مجازر دموية منذ عدّة أشهر، كان لها سمة طائفية، وقد كانت مجازر كرم الزيتون والحولة والقبير ودرعا البلد وحمورية وغيرها، كلها في سياق واحد، وهو تحويل الثورة الشعبية الوطنية إلى صراع طائفي، الثورة من جانبها، وإن انساق بعض المحسوبين عليها نحو خطاب طائفي، لكنها أظهرت ممارسة وطنية عالية الحصافة وحساً عالياً بالمسؤولية، حيث بقي سلوك الثورة الرئيسي وكل أشكال نضالها ذا سمة وطنية جامعة في مواجهة النظام، كنظام استبدادي إفقاري، لا ينفك عن استدعاء القتل الطائفي كأداة سياسية، لإنقاذ نفسه من رحيل محتم.

في ظل ذلك، ارتفعت في الأسابيع الأخيرة أصوات متعددة من الخارج، تتكلم عن حرب أهلية دائرة في سورية بين طرفين متصارعين متساويين في احترابهما، الأصوات هذه تساوي الحرب الأهلية بالحرب الطائفية، والحقيقة أن الوقائع تؤكد بعد مرور عام وأربعة أشهر على الثورة، أنه إن كان هنالك من حرب، فهي حرب النظام ضد الطبقات الشعبية الثائرة.

اليسار ينطلق من رفض مطلق لهذه العقلية التي تقسم المواطنين إلى ماهيات طائفية، خاصة وأن تعميم مصطلح الحرب الأهلية عالمياً يعمل على إسقاط الثورة بما تعنيه من احتجاج شعبي عام وشامل على سياسات اقتصادية اجتماعية للسلطة وعلى استبداد وهمجية السلطة، واستبدالها بنزاع أهلي على خلفية طائفية، لتصبح الثورة صراع بين طرفين، عليهما الجلوس معاً على طاولة الحل السياسي، والبدء بعملية تفاوضية على أساس طائفيٍّ، يتم من خلالها بناء نظام طائفي على شاكلة النظام العراقي واللبناني، مما يسهل عملية تدمير المجتمع السوري، أكثر مما فعل النظام القائم.

إن اليسار منخرط في الثورة على نظامٍ يتوسل الطائفية وسياسة المجازر والانفجارات وتدمير المدن، للهروب من السقوط، وكذلك يتمسك اليسار بالثورة الشعبية كطريق وحيد لإسقاط النظام، ويعمل على إفشال كل محاولة لحرف الثورة نحو توجهات طائفية، تخدم النظام والدول الامبريالية أولاً، كما تخدم بعض مجموعات المعارضة، التي لا تستطيع الوصول إلى السلطة بغير سلاح العار هذا.

برز في الآونة الأخيرة تصاعد الثورة في العاصمة دمشق بشكل لافت، وتجليها بأشكال مختلفة من اعتصامات ومظاهرات وإضرابات وصدامات مسلحة، وهو ما جعل النظام يصاب بالهلع الشديد، يؤكّد ذلك لجوؤه إلى استخدام كافة وسائله العسكرية من صواريخ ومدفعية ثقيلة ومروحيات بشكل هستيري، وتزايد حملات الاعتقالات والمداهمات، وانتشار مظاهر التسلح والتشبيح في شوارع دمشق.. كمحاولات يائسة لقمع الثورة ومنعها من استمرار زحفها المتواصل إلى عقر مقراته ومؤسساته المركزية والحيوية.

لقد تصاعدت الثورة إلى هذا الحد بفضل قواها الذاتية فقط!.

الإضراب

على خلاف الإضرابات المطلبية المتعلقة بزيادة الأجور وتخفيض الأسعار، وتحسين الضمانات الاجتماعية والصحية و...إلخ، فإن الإضرابات التي تأتي في سياق ثورة شعبية تستهدف التغيير الجذري وإسقاط النظام القائم، هي إضرابات سياسية بامتياز، ينطبق هذا التوصيف على الإضرابات التي دعي لها منذ بدايات الثورة السورية وحتى الآن، والتي ساهمت في رفع معنويات الشعب الثائر وإضعاف معنويات النظام، لقد اختلفت درجة التجاوب معها بين منطقة وأخرى، تبعاً لقوة الحراك، فحيث كان الحراك قوياً، وسلطة النظام ضعيفة، كان التجاوب مع الإضراب كبيراً، وربما، شاملاً، كما هو الحال في حمص ودرعا وريفي دمشق وحلب، وغيرها من المناطق السورية الملتهبة.

لقد كان لافتاً التجاوب الكبير لأصحاب المحلات، لا سيما في دمشق، مع الإضراب الذي دعي له أخيراً، وقد اعتبر هذا التجاوب نقطة تحول هامة في مسار حركة الإضرابات، ومسار الثورة على وجه العموم، ودفعت الحراك الثوري للتفاؤل بإمكانية توسع الإضرابات في سورية وتصاعدها نحو العصيان المدني الشامل.

إن النجاح في تحقيق هذا الهدف الأخير، يتطلب وضع خطة متكاملة متدرجة، تنطلق من الاستفادة من الخبرات السابقة، والبناء على ما تم إنجازه حتى الآن، واختيار التوقيت المناسب، الذي يضمن التجاوب الكبير مع أية دعوة جديدة للإضراب، فمن الخطأ استسهال الدعوة للإضراب أو استعجالها، قبل نضج ظروف نجاحها، في هذا السياق من المهم الإشارة إلى أهمية أن تكون الجهة الداعية للإضراب، قوى أم أفراداً، ذات مصداقية ونفوذ في الشارع، إن طرح مهمة قابلة للتحقق، مهما كانت بسيطة، يصب في مصلحة الثورة، والعكس صحيح، فإن طرح مهام كبيرة، والفشل في إنجازها، يضر بالثورة، ويسبب الإحباط، من هنا، لابأس من الدعوة لإضرابات جزئية، كإضراب وسائل النقل على سبيل المثال، شرط ضمان التجاوب معها.

إذا كانت إضرابات اليوم في سورية، تأتي في سياق الثورة السورية الهادفة لإسقاط النظام، إلا أنها، في الوقت نفسه، تشكل مدرسة لتدرب المواطنين السوريين، لاسيما الطبقات الشعبية، على إحدى الوسائل الفعالة لانتزاع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الحقوق والمطالب، في مرحلة ما بعد السقوط .

الحاضر والثورة

إن أحد أبرز التناقضات في الثورة هو التناقض ما بين الجديد والقديم، ولا يمكن التغلب على هذا التناقض إلا عبر عملية عنيفة وشديدة الصعوبة، لذلك تغدو حذلقة بعض «النخب» وحديثهم عن «مأزق» تواجهه الثورة، أو «استعصاء» يجعلها تراوح في مكانها نتيجة طول مدة الصراع، هو مجرد ثرثرة جاهلة لتاريخ الثورات وتعقيداتها، يظهر هذا الحديث كمسخ صغير مثير للسخرية أمام المارد العظيم للثورة والتغيير، وبكلمات مهدي عامل: «كيف تكون الثورة نظيفة، وهي التي تخرج من أحشاء الحاضر مُتّسخة به، تهدمه وتغتسل بوعدٍ أنّ الإنسان جميلٌ حراً؟».

خطاب الثورة... أقوى من المجازر ومن الطائفية

لم يتوقف النظام السوري منذ بداية الثورة عن ارتكاب المجازر المتفرقة في المدن والبلدات السورية الثائرة، حيث رصدت متابعات ناشطي الثورة ووثقت التقارير الدولية عدة حالات للإعدام الجماعي للمدنيين، خصوصاً في أحياء حمص (السلطانية، العدوية، كرم الزيتون، الرفاعي، الخالدية..) وإدلب، وفي جميع تلك الحالات، قامت قوات الأمن السورية، بالتعاون مع ميليشيات الشبيحة الموالية للنظام بأسر وإعدام أفراد مدنيين كانوا يحاولون الهرب من بلداتهم بعد استيلاء الجيش عليها، أو أطلقت النار على أفراد وطعنتهم في بيوتهم مع دخول قوات الأمن البلدات المأسورة أو أثناء تفتيش البيوت.

في هذا السياق جاءت مجزرة الحولة في حمص والقبير في حماه كامتداد لسلسلة المجازر الدموية تلك، ليبدو أن القتل والذبح والتمثيل بالجثث راح يصبح سياسة منهجية منظمة يمارسها النظام، ولا يبدو أن هذا الشكل "الطائفي" من القتل سيتوقف، بل إن النظام سيوسعه ويعمل على تعميمه واستمراره، في محاولة منه لتوريط الموالين له بأعمال القتل الطائفي بما يضعف إمكانية انفكاكهم عن النظام الذي يأمل أن يخوضوا معه "الحرب" حتى نهاية المطاف، ونهاية المطاف بالنسبة للنظام هي دخول البلاد في الاحتراب الأهلي، فتضيع المطالب الحقيقية للشعب السوري من الثورة، مطالبه بالحرية والعيش الكريم والمساواة في دولة سورية وطنية قوية وموحدة.

إذاً النظام يدفع نحو صراع أهلي يخرجه من مأزق ثورة غير قادر على إخماد نيرانها، لا بل انه غير قادر حتى على محاصرتها وضمان عدم امتداد لهيبها لمدن ومناطق وفئات اجتماعية جديدة، ومن أجل ذلك عليه أن يستبدل إيديولوجيا الثورة الحالية ذات الخطاب الوطني الديمقراطي الموجه لجميع السوريين، بأيديولوجيا طائفية تنادي بالاجتثاث والانتقام الطائفي، وهو يحاول ذلك منذ بداية الثورة ولا يحظى سوى بالفشل الذريع، خصوصاً أن الشعب السوري في جميع المناطق التي عانت القصف والدمار أظهر قدراً كبيراً من العقلانية والحكمة والترفع عن الجراح والألم، وظهر كل سوري في كل مكان وكأنه «حكيم» لا يتطلّع إلا إلى مستقبل

> النظام يدفع نحو صراع أهلي يخرجه من مأزق ثورة غير قادر على إخماد نيرانها.

بلاده الحر والكريم والآمن، وبذلك رفض الشعب الثائر تحقيق أماني النظام وداعميه الدوليين والإقليميين بالانجرار إلى الخطاب الطائفي، ومن باب أولى إلى ممارسات طائفية، حتى أنه راح يعلم بعض المعارضين المتنورين درساً بليغاً بالصبر والعقلانية والحكمة والإصرار، ليس على الاستمرار بالثورة فقط، بل على خطاب الثورة الوطني الديمقراطي الموجه لجميع المواطنين.

إن مصدر هذه العقلانية رغم كل القتل والتدمير والمذابح البشعة، إنما يأتي من أصالة الثورة ووضوح وعمق مطالبها، ولما لهذه الثورة من جذور ضاربة في أرض الواقع السوري، فالثورة تفجرت بسبب معاناة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان واضحاً أن السلطة الحاكمة هي مصدر كل الفقر والبؤس اللذين يعاني منهما الشعب، حيث أحكمت السلطة عملية النهب والسطو على مقدرات الدولة والمواطنين خلال العقد الأخير، فأفقرت وسحقت الطبقات الشعبية في سورية، وأمنت بذلك بيئة خصبة وحاضنة لثورة اجتماعية-سياسية رفعت سريعاً مطلب إسقاط النظام باعتباره الحل الوحيد والأكيد لمعاناتها، ووجد الشعب السوري نفسه ثائراً لوضع حد للتعسف الأمني والذل والاهانة وتمادي رجال الأمن في امتهان كرامات الناس وتجاوز كل القوانين والأعراف الاجتماعية، وكان واضحاً بأنّ الثورة تهدف إلى إقامة دولة المواطنين لا دولة الطوائف، لذلك نادت بمبدأ المواطنة وأنّ الشعب هو مصدر الدساتير والقوانين والسلطات، هذا هو خطاب الثورة السورية، وإن طول عمرها دون أن يطرأ أي تغيير على خطابها الوطني لهو أفضل دليل على أصالة هذا الخطاب السياسي، وعدم كونه مجرد حالة براغماتية لاستقطاب الأقليات.

بالعربي الفصيح

«الأسد أو لا أحد»، و«الأسد أو نحرق البلد»، شعاران متلازمان بملأن جدران جميع المناطق والمدن التي يسيطر عليها جيش النظام وأجهزته الأمنية وشبيحته، وهما يعنيان ببساطة أن النظام لا يرى ضرورة أو أهمية بوجود بلد أو دولة لا يكون هو الأمر الناهي السالب الناهب المتسلط المستبد بها ولها، وهذا يتناقض جوهرياً مع زعم هذا النظام وإعلامه وأبواقه وحلفائه وأنصاره بأنه حامي الحمى وفارس الممانعة والمقاومة وحامل لواء التحرير، فهو إما عبارة عن مجرد عصابة مارقة تتحكم بمصير شعب وثرواته وحيواته ولا يهمها أكثر من ذلك، وإما نظام وطني يضع في رأس أولوياته المحافظة على سلامة البلد وشعبه بغض النظر عمّن سيحكمه.

وبما أن الشعب أكّد، ومايزال يؤكّد منذ نحو ستة عشر شهراً أنه «يريد إسقاط النظام»، فمن المنطقي - فيما لو استوت رواية النظام عن وطنيته وممانعته - أن يجمع حقائبه ويرحل نزولاً عند رغبة الشعب، لئلا تدخل البلاد التي يدعي الحرص على حمايتها وسلامتها في أزمة دموية لا يستفيد منها إلا أعداء البلد، أما أن يحرق ويدمّر ويقتل ويعتقل ويشرّد ويطارد ويدكّ المدن والقرى، فهذا يعني أحد أمرين:

إما أن الشعب كلّه خائن.. وبالتالي لا بد من إفنائه عن بكرة أبيه للقضاء على المؤامرة التي تستهدف هذا الشعب(!!!) وإما أن هذا النظام هو الخائن للشعب وحقوقه، والوطن وحقوقه، والممانعة ومستحقاتها، حتى لو لم يدرك بعقله الصغير وأفقه الضيق ذلك!.

بالعربي الفصيح: كيف يمكن أن نصدّق أن من يحرق حمص، ويدمّر درعا، ويدكّ القلاع والأوابد الأثرية التي خلّفها الأجداد في حماة، ويبيد الحولة، ويتلف المحاصيل في الجزيرة ودير الزور، ويشعل النيران في غابات إدلب واللاذقية، ويسحق الغوطة، ويذبح النساء والأطفال في المدن والبلدات الثائرة.. كيف يمكن أن نصدّق أن من يفعل كل ذلك يهمه الجولان أو تعنيه القدس، أو يعادي الكيان الصهيوني؟؟؟ كيف؟!.

الموقف الروسي: هل يتغير؟

من فترة إلى أخرى يخرج وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحفي جديد ليفبرك نشرة أخبار تلفزيون الدنيا، ففي مؤتمره الأخير أورد لافروف تبريرات سطحية دفاعاً عن إجرام نظام بات من غير الممكن الدفاع عنه، لذلك وجدناه في موقف ضعيف وهو يورد أمثلة شبيهة بما يورده تلفزيون الدنيا، روسيا مجبرة في مواجهة الولايات المتحدة وفي مواجهة الانتفاضة الشعبية، مجبرة على دعم النظام بالقول والفعل، ولا يتوقع أحد أن تصبح فجأة ضد النظام كنظام، لكن لا مخرج لها إلا بالإطاحة بتغيير رأس النظام .

لذلك لن تصرح روسيا بأي انتقاد جاد وواضح للنظام كذلك لن تتراجع عن دعم النظام بالأسلحة، فهذا النظام كنظام وليس كأفراد هو مراهنتها التي لن تتخلى عنها لأنها تخوض صراعاً دولياً في سورية، لكنها لن تجد مفراً من "تشذيب" النظام وعقلنته، حتى يتسنى لها الدفاع عنه، فالمخرج الوحيد لها هو إنجاز انقلاب داخلي يحقق هذه المعادلة: "الدفاع عن نظام يمكن الدفاع عنه"!!.

لقطة من الثورة

دأبت أم محمد منذ اقتحم الجيش قريتها في أواخر آذار 2011، على طهي أشهى الطبخات وتقديمها للعساكر وصف الضباط الذين يقفون على الحاجز المنصوب قرب دارها.. ولم يحدث – حسب تأكيدات سكان القرية- أن ذاق أيّ منهم طعامها إلا وانشق عن جيش النظام والتحق بالثورة!

يفسّر البعض ذلك بأنها تسحر الطعام بمساعدة أحد المشعوذين.

بينما يؤكد آخرون أنها "مخاوية" ويساعدها أمراء الجنّ..

أما العريف محمود، وهو أحد الذين انشقوا مؤخراً والتحقوا بالثورة بعد أن ذاق طبخها، فيقول: "لقد ذكّرتني بأمي وطعام أمي ولمسات أمي.. فكيف يمكن أن أبقى تحت إمرة أشخاص قد يأمرونني بإطلاق النار عليها؟!"..

العمالة غير الرسمية والثورة

لعبت الطبقات الشعبية الفقيرة دوراً بارزاً وبطولياً في الثورة السورية، حتى أن أفراداً عانوا من التهميش الاجتماعي والفقر والبطالة والعمل غير المنظم بسبب سياسات النظام الاقتصادية الليبرالية، برزوا كقادة للثورة في مناطقهم وأحيائهم، وتحول الحجم الكبير للباعة المتجولين وأصحاب "البسطات" وعدد كبير من العاملين في المهن غير المألوفة التي يخترعها أصحابها في محاولة يائسة ليجدوا عملاً وينجوا من فك البطالة، تحولوا إلى ثوار حقيقيين شكلوا قاعدة الثورة وخزان قوتها الذي لا ينضب.

وليست هذه الظاهرة بحال حكراً على الثورة السورية، فقبل ذلك قرر الشاب التونسي محمد البوعزيزي -بائع الخضار المتجول- أن يشعل نفسه احتجاجاً على مصادرة عربته، مدفوعاً بمشاعر الاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة والفقر، وهو ما تعاني منه الطبقات الشعبية المفقرة، في نظم قمعية تسلطية أخضعت البلاد لمصالحها الخاصة، إنها ظاهرة العمالة غير الرسمية، وهي الوجه الآخر للبطالة والفقر والحرمان.

والعمالة غير الرسمية ظاهرة تشمل العمالة دون أجر والعاملين دون تغطية اجتماعية أو تامين صحي، والعمال في الشركات الصغيرة التي تعمل خارج الإطار التنظيمي، والشركات الكبيرة المسجلة التي تتهرب جزئياً من الضرائب ومن اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتشمل أيضاً العمالة الحرة، أي المشتغلين لحساب أنفسهم حتى في أعمال غير لائقة إطلاقا على المستوى الإنساني.

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أي بلد من بلدان الشرق الأوسط ومنها سورية، يوظف ما يقرب من ٦٧٪ من قوة العمل على نحو غير رسمي، مما يشير إلى أن أكثر من ثلثي العاملين يعملون بأجر شديد التدني، ولا يحصلون على تأمين صحي، أو لا يدفعون اشتراكات لأي نظام للمعاشات التقاعدية يؤمن حصولهم على دخل بعد التقاعد، ويعملون في أنشطة منخفضة الإنتاجية وشديدة المخاطر على صحتهم وأمنهم، عدا عن أنهم معرضون بأية لحظة ليخرجوا من دائرة العمل إلى مستنقع البطالة ليقبعوا في حالة مزرية من الفقر المدقع.

ومما يساعد على ارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية هو ضعف عملية التنمية الاقتصادية في سورية، وانهيار قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وضعف أداء القطاع الخاص الكبير والمنظم وتهربه من الضرائب ومن اشتراكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة لانحسار مشاركة القطاع العام في العملية الاقتصادية، والسطو على مقدراته وإضعافه وتصفيته المستمرة، وكل ذلك جرى في سورية خلال العقود الماضية، وتصاعد في العقد الأخير مع تصاعد وتيرة السياسات الاقتصادية الليبرالية.

من أجل تأمين كافة احتياجات الفقراء وحقوقهم السياسية

نريد إسقاط النظام

لقد تم خلق وظائف في العقد الماضي، لكن ذلك تركز في قطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، والتي يرتبط معظمها بارتفاع معدلات البطالة ومعدلات العمالة غير الرسمية مثل التجارة والنقل والعقارات، وحالت هذه السياسة الاقتصادية دون تقاسم عوائد النمو تقاسماً حقيقياً يطال الشرائح الفقيرة من السكان، مما أدخل الطبقات الشعبية في حالة مزرية من الفقر الشديد، وكان لا بد لهذه الحالة من أن تنتهي بثورة باسلة لن تتوقف قبل تحقيق مطالبها التي تبدأ بإسقاط النظام.

الخطاب الوطني للثورة

إن هذا العامل الموضوعي الحاسم في عدم ظهور خطاب طائفي للثورة خصوصاً بعد المجازر الأخيرة، لا ينفي ضرورة العمل السياسي الجاد والدؤوب من قبل القوى السياسية للثورة من أحزاب وائتلافات وتنسيقيات وأفراد، على تعزيز وتكريس الخطاب الوطني الديمقراطي، خصوصاً في ظل اتجاه النظام لارتكاب مجازر جديدة وإعطائها صبغة طائفية تحاول استفزاز عواطف ومشاعر الثوار، وتحاول التشويش على بوصلة أهدافهم، لذلك علينا أن نذكر دائماً بأننا وإن كنا ننشد دولة قوية تضمن لنا ولأطفالنا مستقبلاً كريماً وآمناً، فالإيدولوجيا الطائفية لا يمكن أن تخدم الثورة، وإنما ستطيل من عمر النظام وتزيد من احتشاد الشبيحة حوله، إن المطلوب أن نتسلح بايدولوجيا نقيضة لتلك التي يحاربنا بها النظام، أيديولوجيا وطنية ديمقراطية تسعى لتحقيق أوسع مشاركة من قبل السوريين في ثورتهم، وأن نوسع من دائرة مطالب الثورة لتشمل المطالب الاقتصادية- الاجتماعية بشكل مباشر وواضح (الأجر، العمل، التامين الاجتماعي...)، وفي حين أن بحر الدماء الذي يسفكه النظام يومياً يعمل على تغطية هذه المطالب التي تشكل جزءاً أساسياً من أهداف الثورة، ويجعلها تبدو مطالب بسيطة وجزئية، إلا أنها ليست كذلك بأي حال، وإن تحقيقها يتطلب أقل ما يتطلب إسقاط النظام!!، لذلك يجب أن نعمل على تصعيد المطالبة بالحقوق الاجتماعية إضافة للحقوق السياسية، وأيضاً دفع العمال والفئات الوسطى للإضراب من أجل مطالبها التي لن تتحقق إلا بإسقاط النظام.

من أجل حقوق الشهداء
حقوق المعتقلين
حقوق المهجّرين

نريد إسقاط النظام

أظهر الشعب السوري في جميع المناطق التي عانت القصف والدمار قدراً كبيراً من العقلانية والحكمة والترفع عن الجراح والألم.

إن الرقي المستمر بخطاب الثورة والحفاظ على شموليته ووطنيته الجامعة هو الخطوة الأولى والحاسمة في سد منافذ هروب النظام من السقوط، وفي ضمان عدم انحراف الثورة نحو صراع أهلي طويل الأمد تحت ضغط المجازر الرهيبة التي يصر النظام على تغليفها بغلاف طائفي يكون بمثابة قشرة الموز التي تنزلق عليها الثورة نحو حتفها، لكن يجب كذلك ألا يتجاهل خطاب الثورة حقنا بالدفاع عن أنفسنا وإسقاط النظام بجميع الوسائل التي تبتكرها ثورتنا الشعبية.

إن الانجرار إلى أية شعارات أو ممارسات طائفية لن يفيد الثورة، بل من المهم التمسك بأهداف الثورة في إسقاط النظام بجميع الوسائل التي تبتدعها الجماهير وبالقوى الذاتية للشعب السوري، ومحاسبة جميع المتورطين من النظام ومن مليشيات الشبيحة بالقتل والتعذيب والتنكيل الذي لحق بالشعب السوري الثائر، وصولاً إلى بناء دولة علمانية ديمقراطية لجميع السوريين، دولة تحل مشكلات العمل والأجر والتعليم والصحة، تحاسب الفاسدين وتصادر الأموال التي نهبت من الشعب، دولة تنهض بالاقتصاد الوطني لتتساقط ثماره على جميع السوريين خصوصاً على الطبقات الشعبية التي تتقدم صفوف الثورة والتي تشكل مصدر قوتها وصلابتها وربما شرعيتها أيضا.

الثورة السورية والعامل الخارجي

لا تصنع الثورات من الخارج، بل إن أسبابها الداخلية هي الأساس، وهذا ما ينطبق على الثورة السورية، أما دور العامل الخارجي، ما دام ليس دوراً عسكرياً، فأثره يظلّ محدوداً، في سورية، وبعد أكثر من عام من عمر الثورة، ظهرت للعقوبات الاقتصادية آثار حقيقية من ضعف في قيمة العملة وارتفاع في الأسعار وندرة توفر بعض المواد وغيرها، وفي المستوى السياسي فإن عملية طرد السفراء جاءت كرد فعل اضطراري على مجزرة الحولة، وبالتالي عربياً وعالمياً، لم يُقاطع النظام اقتصادياً وسياسياً بشكل كامل، وإن تصاعدت المقاطعة بشكل واضح مؤخراً..

بالطبع ليس سوى الأبله في علم السياسة، من لا يفهم أن للدول مصالحها في أي شكل من أشكال المساعدة، وبالمثل، من يتخيل أنّ ثورة ما يمكن لها أن تستمر دون أشكال من المساعدة المالية والغذائية والعسكرية، وبالتالي فإن هنالك أشكالاً هامشية من المساعدات تصل للداخل السوري.

هذه المساعدات العربية والعالمية تنقسم إلى قسمين، إحداها تأتي للنظام، والأخرى للثورة، وإذا كانت مساعدات النظام العسكرية والاقتصادية والسياسية واضحة للعيان، من روسيا والصين وإيران وحكومة العراق وفنزويلا وغيرها، فإن المساعدات... التي تقدم للثورة، فهي بالكاد موجودة.

التدخل الدولي والعربي في سورية، يدرس من ناحية المصالح فقط، وكل كلام عن الأخلاق لغو محض، وأحلام صبيانية، وارتبط (التدخل) بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة فرض هيمنتها على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والحرب على العراق عام 2003، ولكن ترافق ما ذكرناه، ولا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، مع عاملين مهمين، الأول: وجود أزمة اقتصادية في الدول العظمى منذ عام 2008، وعدم وجود استثمارات قوية وهامة في سورية، عدا عن الدور الروسي الحامي للنظام، وباعتبار روسيا تريد دوراً عالمياً لها، إضافة لتضارب مصالح القوى الإقليمية، ولا سيما إيران وتركيا بما يتعلق بمصير النظام وما بعده، الثاني: تضرر دول عربية من النظام السوري، ورغبتها في تهميش دور سورية، بسبب قوتها الإقليمية وعلاقاتها بإيران وذلك بسبب فقدان قدرة السعودية على التوافق مع النظام السوري وعمق خلافاتهما، وترافق ذلك بالخشية من النظام، وما قد يثير من مشكلات داخلية وإقليمية لها.

خطة عنان الفاشلة

الآن، وبالرغم من تقارير كوفي عنان المتشائمة، ووصول خطته إلى طريق مسدود، فإن الدعوات العالمية تتزايد للتدخل العسكري، فما الحكاية؟ الحقيقة أن العالم يراقب تطور الثورة السورية، وما حققته من إنجازات متقدمة بقواها الذاتية، وأن أزمة النظام في تصاعد خطير، ويشار هنا لخروج قرابة سبعين في المائة من الأراضي السورية خارج سيطرة النظام، هذا يعني أن النظام دخل المرحلة الأخيرة من دفاعه عن نفسه، وهو ما يؤشر إلى انتقال كفة موازين القوى لصالح الثورة بالكامل، وما سياسة المجازر الأخيرة المتبعة، والتي هي محاولة لحرف الثورة الشعبية الوطنية، نحو اقتتال أهلي ذي بعد طائفي، وكذلك في المستوى العسكري، واستخدام الحوامات المقاتلة، سوى تعبير عن إفلاس كامل للنظام.

في هذا الوضع المستجد، التحليل الأكثر موضوعية، يميل لرؤية الواقع الذي يشير إلى تراجع قوة النظام واشتداد قوة الثورة، وبالتالي، عملت الدول العظمى للدخول على خط الثورة بمقدارأكبر إعلامياً وسياسياً، عدا عن العقوبات الاقتصادية، وهذا سيحقق لها أمرين، إضعاف سلطة الثورة القادمة، كونها سلطة لعبت الدول الكبرى دوراً في تنصيبها، وهذا سيكون فيما لو حدث تدخل عسكريّ، وثانياً إعاقة انتصار الثورة وإطالة عمر النظام، وتدمير أكبر مقدار ممكن من البنى العسكرية والمدنية، بهدف تضخيم الاستثمارات المستقبلية وحجزها لصالح شركاتها، تجربة العراق وليبيا مثال قوي، ولكن ورغم أن هذا أحد السيناريوهات الممكنة، فإن هناك السيناريو الثاني المتعلق بالدور الروسي، فروسيا أساسية في الأزمة وفي حلها، وهذا ما تسلّم به دول العالم، وحينها سيكون الحل، نحو الاحتفاظ بالنظام القديم مع زوال "العائلة المالكة" وهو ما يرشح عبر الاعلام، يبقى السيناريو الثالث، وربما هو الأكثر إمكانية، وهو استمرار النظام ببطشه، واستمرار الثورة بتصاعدها، وصولاً إلى مرحلة تفككه بسبب الضغط العنيف على السلطة وعلى المجتمع السوري.

في ظل هذا الوضع المتداخل والمتشابك، نقول: لقد تركت الثورة لمصيرها المستقل، لأن دول العالم والدول العربية، لها مصالح في إضعاف ليس النظام فقط، بل سورية كدولة، وليس من دعم فعلي سوى ما جاء في بداية المقال، وهو ما لا يمكن تسميته دعماً، وهو على كل حال، ما يحصل في كل ثورات العالم!.

الثورة في ريف دمشق.. أسباب عميقة!

التحقت مناطق واسعة من محافظة ريف دمشق بركب الثورة السورية بُعيد اندلاعها في أواسط آذار من العام ٢٠١١، وكانت منطقة "دوما" سبّاقة في الانتفاض نصرة للثائرين في درعا، حيث هبّ قسم كبير من أبنائها، فاعتصموا وتظاهروا وأعلنوا مؤازرتهم للأحياء والقرى والبلدات والمناطق المحاصرة في حوران، حتى أنهم حصلوا حينها على لقب "أهل الفزعة".

لكن النظام ما كان ليدع هذه المبادرة العظيمة لـ"الدوامنة" تمر بسلام خوفاً من تحولها إلى ظاهرة عامة واسعة، وبينما كانت فرق الموت التابعة له تستمر في دكّ درعا وقراها بالدبابات والمروحيات والرشاشات الثقيلة، بطشت عصاباته الأمنية وشبّيحته بالمعتصمين في دوما، وسيق العشرات منهم، ثم المئات، إلى المعتقلات والفروع الأمنية، وهذا ما أدى سريعاً، على العكس من مشيئة وتخمينات وحسابات النظام، إلى انتفاض مناطق أخرى في محافظة ريف دمشق، بل وفي مدن سورية عديدة، نصرة لدوما ودرعا.. وهكذا انتشرت الثورة في مختلف المدن والمناطق السورية المحتقنة أصلاً، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ليهتف الثوار بصوت مجلجل: "واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد"، ثم "الشعب يريد إسقاط النظام".

تتكون محافظة ريف دمشق من ثماني مناطق كبرى يتبع لها العديد من مراكز النواحي والقرى والبلدات، هي: دوما، القطيفة، النبك، يبرود، التل، الزبداني، داريا، قطنا، وقد التحقت جميعها بالثورة بأوقات متقاربة، فبعد دوما، ثارت كل من التل وقطنا وداريا والزبداني، تبعتها يبرود وقرى القطيفة، ثم قرى النبك.

ريف بلا تنمية !

والحقيقة أن لهذا الانضمام الواسع لريف دمشق للثورة أسبابه العميقة، اقتصادياً واجتماعياً، ويختلف بخصوصيته من منطقة إلى أخرى، ففي دوما ومجمل قرى وبلدات الغوطة التي تحوّل معظم أبنائها للعمل في النجارة والموبيليا والمهن المتفرعة عنها بعد القضاء على الغوطة كمنطقة زراعية، تلقى آلاف العاملين في هذه المهن التي تصل إلى نحو ثلاثة عشر مهنة: (القص، التفصيل، التجفيف، البخ، الحفر...إلخ) ضربات متتالية في السنوات العشر الأخيرة، إثر قيام المتمولين والمتنفّذين الكبار الذين كوّنوا ثرواتهم من خلال النهب والفساد واستثمار صلات القربى بالدائرة الحاكمة، بعقد صفقات استيراد كبرى مع الصين وتركيا وأوكرانيا، أدخلوا على أثرها كميات كبرى من الموبيليا المستوردة أغرقوا بها الأسواق السورية، ما جعل ورش الغوطة تفلس أو تكاد، وحوّل أعداداً كبيرة جداً من المهنيين والحرفيين المهرة فيها إلى عاطلين عن العمل.

وفي ريف دمشق الجنوبي والجنوب غربي (داريا، قطنا)، تم عبر أربعة عقود مصادرة واستملاك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مواقع عسكرية أو مناطق سكنية، دون إعطاء مالكيها تعويضات عادلة، ما أدى تاريخياً إلى إفقارهم وتهميشهم ومراكمة قهرهم في صدورهم، لعدم امتلاكهم الحق في الاعتراض أو حتى الشكوى.. وهذا هو الحال تقريباً في مناطق القلمون والزبداني، حيث جرت مصادرة الأراضي بشكل مخيف دون فتح جبهات عمل أو مشاريع زراعية أو صناعية تنهض بها، ما دفع العديدين من أبناء هذه المناطق إلى العمل في التهريب أو في الكازينوهات التي عمّت أرجاءها رغماً عنهم، أو في مهن هامشية.. لذلك حين هبت رياح الثورة التحقت معظم شرائح السكان بها وتحديداً الشرائح المفقرة، خصوصاً وأنهم عدا مطالبهم ذات الخصوصية الريف دمشقية، تجمعهم مع بقية الثائرين الأهداف والمطالب العامة الكبرى للثورة، من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة...إلخ.

وكبقية المدن والمناطق السورية، بدأت الثورة الشعبية في ريف دمشق على شكل مظاهرات واعتصامات حاشدة، واستمرت كذلك شهوراً عديدة، وشارك فيها مختلف الشرائح العمرية والتعليمية، وبرز فيها دور المرأة- وهي محافظة عموماً- كدور أساسي وفاعل، لكن بفعل العنف والدموية اضطر الكثير من الشباب فيها إلى حمل السلاح دفاعاً عن أهليهم وكرامتهم، وبعد أن انشق معظم العسكريين من أبناء هذه المناطق عن النظام وشكّلوا الكتائب المناصرة للثورة.

إن معظم ريف دمشق بحالة ثورة اليوم، وقد خرجت مساحات كبيرة منه من تحت سيطرة النظام، والرهان كبير على هذا الريف الآن، وفي المستقبل المنظور، في دعم ثوار العاصمة دمشق لزلزلة أركان النظام ودفعه إلى نهايته الحتمية وهي السقوط.